

## الحشد الشعبي وإستراتيجية بناء الدولة بعد عام 2017

### دراسة في المعاضل وأسس التوظيف

أ.م. د. علي فارس حميد

أستاذ الدراسات الدولية والإستراتيجية المساعد/ جامعة النهرين

#### المستخلص

تناول هذه الدراسة الدور الإستراتيجي لهيئة الحشد الشعبي وفصائل المقاومة في مرحلة ما بعد الانتصار العسكري على تنظيم داعش الإرهابي عام 2017، متبينة فرضية تتمحور حول إمكانية توظيف هذه القوى القتالية الساندة في تعزيز إستراتيجية بناء الدولة العراقية دون المساس بالأمن القومي لدول الجوار الإقليمي. تنطلق إشكالية البحث من حالة عدم اليقين والهواجس الأمنية المحيطة بطبيعة الدور المستقبلي للحشد، لا سيما في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على الساحة العراقية، وانقسام التشكيلات المسلحة بين هيئة رسمية مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة وفصائل مقاومة مستقلة إدارياً وأيديولوجياً.

وتناقش الدراسة العقيدة القتالية الناشئة ومحددات مأسسة الأمن من خلال مستويين وظيفيين يرصدان التجاذبات الداخلية وتوازنات القوى الإقليمية. وضمن هذا الإطار، يقدم الباحث نموذجاً هيكلياً مقترحاً لتوزيع المهام الأمنية (بين الجيش، قوى الأمن الداخلي، والحشد الشعبي) لضمان تحقيق التكامل الردعي ومسك الأرض. وتخلص الدراسة إلى أن التوظيف الإستراتيجي الأمثل للحشد الشعبي يكمن في تحويله من تنظيم عسكري ثوري قائم على التعبئة الجماهيرية إلى مؤسسة عسكرية احترافية خاضعة للضوابط والمؤسساتية المدنية، مع فك تلازمها الحزبي والأيديولوجي، وبما يضمن الانتقال المرن للفصائل الأخرى نحو المجتمع السياسي لتعزيز ركائز الاستقرار وبناء الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** الحشد الشعبي، إستراتيجية بناء الدولة، العقيدة القتالية، الاحترافية العسكرية، توازن التهديد.

# The Popular Mobilization Forces (PMF) and State-Building Strategy After 2017: A Study on Dilemmas and Employment Fundamentals

Asst. Prof. Dr. Ali Faris Humaid Assistant Professor of International and Strategic Studies Al-Nahrain University

## Abstract

This study examines the strategic role of the Popular Mobilization Forces (PMF) and resistance factions in the post-2017 era, following the military victory over the terrorist organization ISIS. It tests a hypothesis centered on the feasibility of employing these supportive fighting forces to enhance Iraq's state-building strategy without compromising the national security of neighboring regional states. The research problem stems from the prevailing state of uncertainty and security concerns surrounding the future role of the PMF, particularly amidst the escalating geopolitical rivalry between the United States and the Islamic Republic of Iran on Iraqi soil, alongside the division of armed formations between an official state body linked to the Commander-in-Chief of the Armed Forces and philosophically and administratively independent resistance factions.

The study analyzes the emerging combat doctrine and the determinants of institutionalizing security across two functional levels that monitor internal polarization and regional power balances. Within this framework, the researcher proposes a structural model for distributing security tasks among the Army, Internal Security/Intelligence Forces, and the PMF to ensure comprehensive deterrence and territory-holding capability. The study concludes that the optimal strategic employment of the PMF lies in transitioning it from a revolutionary military organization based on mass mobilization into a professional military institution subject to civil institutional regulations. This transition requires severing partisan and ideological ties and ensuring a smooth transition for other factions into the political community to reinforce the pillars of stability and state-building.

**Key words:** Popular Mobilization Forces, State-Building Strategy, Combat Doctrine, Military Professionalism, Balance of Threat

## المقدمة

أسهمت الانتصارات التي حققتها القوات المسلحة العراقية والحشد الشعبي على تنظيم داعش الإرهابي في إعادة التفكير بالأسس التي يمكن عن طريقها بناء الدولة في العراق خاصة وأن هذه الانتصارات قد أنتجت مستوى عالي من التعاون والتنسيق بين القوات المسلحة العراقية والحشد الشعبي، إلى جانب الموازنة بين التحالفات القائمة فعلاً في هذه الحرب والقطاعات المشاركة في العمليات رغم تناقض المصالح فيما بينها، ورغم ماتحقق على مستوى الداخل إلا أن حالة عدم اليقين إستمرت في هيمنتها على مشهد الدور الذي سيؤديه الحشد الشعبي كقوة قتالية سائدة بعد نهاية الحرب على تنظيم داعش الإرهابي وبداية مرحلة جديدة من التفاعلات في الداخل بسبب إتساع التصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية. فالقلق الذي يسود المؤسسات السياسية والأمنية ومعوقات بناء الرؤية السياسية الواضحة أسهمت بشكل واضح

في إضعاف مستوى التوافق المقبول لإنتاج دور يتناسب مع طبيعة المهام التي تم تأديتها من قبل تشكيلات الحشد الشعبي وبقية فصائل المقاومة أثناء عملية تحرير المدن والمناطق من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. وإلى جانب هذا المستوى من التعقيد الذي يحيط بمركز صنع القرار هناك مشاكل أخرى ترتبط بالحراك الدبلوماسي وطمأنة دول الجوار، فالحشد الشعبي كقوة قتالية هو تشكيل ينخرط ضمن تشكيلات القوات المسلحة المرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة، إلا ان التشكيلات الأخرى التي تندرج في ما يعرف بفصائل المقاومة المسلحة - هي تشكيلات تطوعت للقتال ضد تنظيم داعش الإرهابي - وهي ترتبط بقيادات مستقلة لا تتبع هيئة الحشد الشعبي من حيث تنفيذ الأوامر الصادرة من الهيئة، وقد كان لهذه القوات دور مهم في الحرب على تنظيم داعش الإرهابي وقدمت الكثير من التضحيات من أجل تحرير الأراضي من سيطرة الجماعات الإرهابية. غير أن الهواجس الأمنية التي تحيط بما بقت ترافق إدراك صانعي القرار في الدول المجاورة للعراق مما جعل المشهد يكون أكثر تداخلاً وتعقيداً في هذا المجال.

إن محاولة طمأنة دول الجوار في وظيفة هذه التشكيلات هو أمر صعب للغاية، فهذه الدول تخشى من زيادة قوة أي طرف عسكري في معادلة الأمن، لا سيّما وأن المنطقة تخضع إلى مستوى غير مستقر من التوازن في التهديدات يصعب التعامل معها دون اللجوء إلى منطق التنسيق في المصالح لتجاوز نوايا سوء الظن وعدم اليقين.

إن الافتراض الذي تدور حوله الدراسة يكمن في مدى إمكانية التعامل مع الحشد الشعبي كقوة قتالية ساندة دون المساس بالأمن القومي لدول جوار العراق وبما يؤمن ببناء الدولة لاتعقيد عملها، لا سيّما وأنها تؤثر بشكل إيجابي في عملية تعبئة الأمة ضد التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي في الحاضر والمستقبل. وهذا من شأنه يتطلب البحث في فهم عناصر القوة وكيفية إدارتها من قبل صانع القرار من أجل الوصول إلى مستوى يضمن توازن المصالح بين العراق والجوار الذي يحيط به.

### المحور الأول: الحشد الشعبي.. إشكاليات الدور وتعقيدات التوظيف

يعد معيار الأمن من أهم المعايير التي ترتبط ببناء الدولة وديمومتها خاصةً عندما يتصل التعامل مع الأمن بطبيعة التهديدات وإدارة الفرص الضيقة، فالرغبة في زيادة القوة من قبل الجوار الإقليمي يقابلها منطق مماثل ومساوي للفعل وهذا مايفسر التحول في عناصر القوة من قبل الدول المجاورة والذي يقابله تحول يساويه في المقدار من قبل الآخرين مما ينعكس على الأمن الوطني للدولة برمته. إذ تتعامل دول الجوار الإقليمي لاسيما

المتضادة في القيم والمصالح بحسابات التوازن على أساس منطق التهديد والفعل المتوقع من الدولة أو الفاعلين فيها، فأى مقدار من زيادة النفوذ لطرف ما في العراق يعني أن التهديدات التي تتصل بأمنها القومي بدأت تتنامى إلى مستوى المخاطر في هذا الشأن.

وعلى الرغم من الإنتصارات التي تحققت على تنظيم داعش الإرهابي إلا أن مرحلة مابعد الإنتصار كشفت عن ضعف مستوى الرصد والإستمكان العسكري والإستخباري من قبل التشكيلات الأمنية المختلفة في هذا المجال، إذ أن إمكانات التحول بإتجاه الخلايا النائمة والتحضر لمرحلة جديدة سيشكل ملامح التوجه الفكري للتنظيمات المتطرفة، الأمر الذي يجعل التشكيلات الأمنية بحاجة إلى تعزيز عنصر الردع والقوة بشكل مستمر. ولعل هذا الأمر مرتبط بشكل مباشر بمعطين أساسيين:

**المعطى الأول:** وهو يتصل بشكل مباشر بالإستمرارية والتجديد في أسلوب الجماعات الإرهابية وقدرتها على إستغلال الموارد البشرية من خلال الترويج الديني (الفكري) وعن طريق الترويج النفسي (القائم على أساس الردع والتخويف) وبالمعنى الذي يعزز مواردها البشرية وتقنياتها على الإنتشار في مناطق مختلفة.

إن المقارنة بين التنظيمات المتطرفة من حيث السلوك والفكر يؤمن للباحث المتخصص إمكانية التنبؤ أو الإستشراف بشأن وضعها المستقبلي، إذ أن الإختلاف الأساس بين تنظيم داعش كتطبيق للسلفيون الجدد وتنظيم القاعدة يكمن في طريقة توصيف العدو والتعامل معه فتنظيم القاعدة يصف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءهم من المدنيين والعسكريين بأنهم عدو للإسلام وعلى كل مسلم حربهم حتى يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام وكل الدول من جيوشهم أو يخرجوا من هذه الأرض، وهذا ما يؤكد عليه "أيمن الظواهري" (علوش، 2015)، في حين أن تنظيم داعش لا يعطي الأولوية لهذه الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية أهمية في المرحلة الراهنة، فهو يشغل نفسه ببناء ما يعرف في أدبياتهم "دولة الخلافة الإسلامية" وتأمين موقع الأرض قبل مواجهة العدو، ومن ثم فإنه بحسب تنظيم داعش عدم ضرب الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الغربية بمجمة عالية المستوى من حيث الثقل العسكري كما والحال في أحداث 11 سبتمبر 2001م، وبرغم الإختلاف النسبي في نوعية الأهداف وأولويتها إستراتيجياً إلا أن معظم التنظيمات وتيارات السلفية الجهادية تشترك بمجموعة من القضايا أهمها (عبد الحسين، 2015):

1-الجمع بين العدو القريب والبعيد مع التركيز الأكبر للعدو البعيد بإعتباره يمثل مصدر التهديد.

2- الرد على المراجعات التي قامت بها الجماعة الإسلامية المصرية والتي يراد من وراءها الثبات على مشروع الجهاد المسلح.

3- إن الحركة الجهادية العالمية تتطلب وجود قاعدة أرضية (دولة وإمارة) تحمل المشروع وتدافع عنه وتكون مركزاً للمجموعات الجهادية.

**المعطى الثاني:** وهو يتصل بشكل مباشر بإستراتيجية المواجهة والتعامل من قبل التشكيلات الأمنية، فالعقيدة القتالية التي أفرزتها الحرب على تنظيم داعش الإرهابي أوجدت نموذجاً خاصاً في الحرب يعتمد على المواجهة المباشرة في نطاق العمليات وقد تمكنت القوات المسلحة والحشد الشعبي في تنسيق إطار المواجهات المشتركة في هذه الحرب، إلا أن إمكانات التنسيق بعد العمليات قد تكون في غاية الصعوبة ويكمن السبب في ذلك إلى جملة من الأسباب:

1- صعوبة التمييز بين التشكيلات المنتمية إلى الحشد الشعبي وبين التشكيلات الأخرى التي فضلت عدم الإنتماء والإحتفاظ بمويتها الخاصة في المقاومة، وهذه الأخيرة قد أثرت بشكل كبير في إمكانية دوام التنسيق والإستمرار عليه.

2- عدم وجود رؤية واضحة بشأن العقيدة الأمنية للدولة لا سيما في المجال الإستخباري ومساحات العمل الأمني.

3- إن هنالك سوء فهم في تقدير المواقف من قبل الدول الإقليمية والدولية بشأن سياسة الحشد الشعبي وإستقلالية القرارات التي تخص فصائل المقاومة الإسلامية وكيفية التعامل معها في إطار مستلزمات الأمن القومي لهذه الدول.

إن طبيعة الفرص التي يتحدد بموجبها كيفية التعامل مع العدو وفقاً لأطر إستراتيجية تخص الأمن الوطني للدولة تعد مسألة في غاية التعقيد والتشابك، فالغايات المتناقضة بين التشكيلات الأمنية المقاتلة تشكل مأزقاً بدلاً من أن تكون فرصاً حقيقية للمواجهة، وهذا ما عانى منه العراق في مجال الحرب على تنظيم داعش الإرهابي بسبب بعض التناقضات التي سادت عمليات المواجهة في هذه الحرب، فالحشد الشعبي وبعض فصائل المقاومة الإسلامية كادت أن تكون في مواجهة مباشرة ماثلة مع التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بسبب الأخطاء التي تكررت في بيئة العمليات، ومع ذلك فإن تجربة العراق في هذه الحرب ساعدت في

تجاوز هذه الأزمة من خلال تقسيم العمليات العسكرية إلى محاور وربطها فيما بعد بقيادة العمليات المشتركة، التي كان لها دور مهم في تجاوز هذه التحديات والمعوقات.

إلى جانب ذلك فإنه من الصعب حساب معطيات الأمن الوطني العراقي ومؤشرات الاستقرار من دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة البيئة الدولية والجهود الدولية في مجال الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، فقد شكل التحالف الدولي قوة إستراتيجية وعسكرية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، غير أنه لم يكن بالمستوى الذي توقعه صانع القرار العراقي، فقد وضع العراق في مأزق التعقيدات الإستراتيجية الخاصة بمجالات الحرب، إذ أن الوضع أصبح يشكل مأزقاً أمنياً يدور بين ماتطلبه عمليات الحرب ضد تنظيم داعش من رصد وتوجيه ضربات جوية، وبين المقتضيات الإستراتيجية التي تفرضها مصالح الأطراف الإقليمية والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، ومع ذلك إستمرت حسابات صانع القرار وخطط إستراتيجية الأمن الوطني مقتصرة على الإسلوب التقليدي في التفكير، إذ كان لدى مخطط الإستراتيجية الأمنية فرصة كبيرة في توظيف التنسيق الرباعي الذي أعلنت عنه كل من روسيا وإيران وسوريا في أن تحد من هيمنة التحالف الدولي على المجال الجوي العراقي الذي فقدته بموجب ضربات التحالف الدولي. غير أن العراق لم يتمكن من توظيف هذا المعطى بسبب ضياع التوافق السياسي بهذا الشأن. فالتوافق السياسي قادر على نقل صياغات الأمن الوطني إلى منحنيات متعددة كالحالة مع العراق، وقد أدى ضعف التوافق السياسي وغياب التجانس في فهم المصالح الوطنية إلى أن يكون العراق ساحة لتنافس القوى الخارجية المختلفة سواء أكانت الإقليمية أو الدولية، وهذا ما ساهم في تحويل إمكانيات التوظيف من العراق إلى الدول المتنافسة حوله (عبد الحسين، 2015).

إن الأداء الذي حققته تشكيلات الحشد الشعبي عزز من دور الأداء العسكري للقوات المسلحة في مناطق العمليات، ولعل معارك تلعفر والأنبار والموصل تكشف بشكل واضح الإسناد الفعلي الذي كوته هذه التشكيلات الساندة لأداء القوات المسلحة، فضلاً عن أن الإشتباك المباشر مع التنظيمات الإرهابية ولا سيّما تنظيم داعش الإرهابي كشف الإسلوب القتالي الذي تعتمد التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي، إذ أنها غير قادرة على تولي المبادرة بالهجوم إلا في حالة الفوضى، وهذا ماتتبهه تجربة داعش في سوريا وبعدها في العراق، حيث أن وجود حاضنة ذات فكر تكفيري في مناطق دير الزور تؤيد عناصر "دولة العراق الاسلامية" فضلاً عن وعورة هذه المنطقة من الناحية الجغرافية جعل الحرب شبه متوازنة مع الجيش السوري، والحالة تبدو قريبة من العراق كذلك، إذ أن طبيعة الصحراء الغربية في الأنبار وإتصالها

بمناطق الفرات الأوسط كون عاملاً مهماً في تحقيق مبدأ الانتشار وتأمين المشاغلة العسكرية لتنظيم داعش الإرهابي، إلا أن الأداء النوعي من قبل جهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي ضاعف من فرص نجاح الحرب الخاطفة التي إعتدتها القوات المسلحة وإستراتيجية المحاور المتعددة التي طبقتها قيادة العمليات المشتركة على أرض المعركة (المهاشمي، د.ت.).

ولأجل توليد القناعات وتحفيز الذات في مجال هذه المواجهة وتأمين متطلبات تعزيز الردع فإن على مؤسسات التنشئة أن تساهم في تكثيف الجهود الخاصة بإبراز الانتصارات التي حققتها القوات المسلحة والحشد الشعبي، وهذا من شأنه أن ينقل تصورات جديدة في المجال الإقليمي والدولي من تمكن العراق الحقيقي بصد الهجمات الإرهابية التي قام بها تنظيم داعش، والى جانب ذلك فإن هذه المقبولية بحاجة إلى التمكين الذي لا يمكن توليده إلا من خلال تركيز القرار الأمني والذي سوف يكون له أثر كبير في إنضاج المعايير الخاصة بإستراتيجية الأمن الوطني، علاوةً على توفير خيارات أكبر لصانع القرار في مجال الدفاع والهجوم، إذ إن معظم الادييات التي تناولت موضوع الأمن في العراق ركزت بشكل كبير على أهمية المركزية الهيكلية في القرار الأمني وربط معظم المنظومات الأمنية والقوات المتحركة بمركز أمني قادر على التخطيط والتحليل ورسم السيناريوهات في آن واحد (الشيخلي، 2011).

إن تنامي التحديات الفكرية في توجهات التنظيمات الإرهابية إلى جانب تطور نطاق تفكيرها العسكري من حيث إستراتيجية الحرب، يجعل العراق أمام تحديات مفتوحة في مجال هذه الحرب، الأمر الذي يجعله مضطراً إلى إعادة التفكير بالأطر العسكرية التي تحكم عقيدته القتالية وإستراتيجيته الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب. الأمر الذي يجعل القادة أمام ضرورة التفكير بمدخل جديدة تسهم في زيادة مقدرة الدولة على الردع من أجل مواجهة التحديات الناشئة من التنظيمات الإرهابية أو الجماعات المتطرفة.

### المحور الثاني: العقيدة القتالية.. معطيات توازي التحديات

لا يمكن إنكار الإفرازات التي أسهمت في تشيدها الحرب على تنظيم داعش الإرهابي خصوصاً في مجال العقيدة القتالية لمختلف التشكيلات الأمنية والعسكرية التي شاركت في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، إذ فرضت طبيعة الحرب من جهة والتشكيلات المساهمة في إدارتها في نمذجة هذه الحرب بحيث أصبحت أنموذجاً يحتذى به من قبل القادة العسكريين في العالم، وهذا ما يمكن ملاحظته في مختلف الدعوات التي قدمت إلى العراق لنقل تجربة الحرب على الإرهاب إلى المجتمع الدولي.

إن أولى تأثير هذه الحرب كانت في تأسيس العقيدة القتالية والتي تمكنت بفعل الأطراف المشاركة فيها من جعل المبادأة بالفعل بيد القوات المسلحة بدلاً من إنتظاره، وهذا مايعني أن طبيعة الإستراتيجية القتالية أصبحت تنتقل من الدفاع إلى الهجوم، الأمر الذي يعني بالمحصلة قابلية القوات المسلحة على الردع والتحرير. فالمواقع الهجومية التي توزعت على شكل محاور في هذه الحرب وكان لإسناد الحشد الشعبي وفصائل المقاومة الإسلامية الأخرى لجهاز مكافحة الإرهاب وقوات الرد السريع وبقية صنوف الجيش تأثير مهم في تعزيز عنصر الهجوم بدلاً من الدفاع في الحرب.

تواجه التشكيلات الأمنية جملة من المشاكل من بينها كيفية تنظيم الموارد التي تمتلكها الدولة في مواجهة العدو، علاوةً على كيفية توظيف التحالفات المواجهة لذات العدو كالتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، أو ما تبلور من تنسيق رباعي مع روسيا وإيران وسوريا، إذ أن هذه التحالفات الموظفة لمجاهة تنظيم داعش في العراق وسوريا ذات تناقضات في طبيعة المصالح، الأمر الذي يستوجب من صانع القرار إعادة الحسابات الإستراتيجية بالشكل الذي يمكن العراق من تجاوز التهديدات الراهنة.

ان ما تفرزه عملية تحديد الأهداف العليا قادرة على تحديد محتوى العقيدة العسكرية، إذ ينبغي أن يفهم في هذا الجانب ان العقيدة العسكرية هي ليست وثيقة دستورية مقدسة ثابتة وجامدة، وانما لتبدل وفقاً للأهداف القومية التي قد تنتقل من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم على سبيل المثال، وفقاً لظروف ومتطلبات الأمن الوطني. وفي هذا الشأن يشير (روبرت غلبن) إلى ان الدولة في موضع الدفاع تكون أمام خيارات الحفاظ على الوضع الراهن وهي بالتالي ترسم استراتيجيتها بالأسس التي تحاول من خلالها الحفاظ على الوضع الراهن وهذا الأمر لا بد أن ينطبق بشكل أو بآخر على البيئة الداخلية والخارجية، أما في حالة الهجوم فان الدولة تسعى إلى تغيير الوضع الراهن ومن ثم تبني عقيدتها العسكرية وفقاً للمعطيات التي تتحكم فيها أهدافها العليا أو المبادئ التي تحكم عقيدتها السياسية (غلبن، 2009).

إن طبيعة توظيف صانع القرار للقوة المسلحة يرتبط بمجموعة من المبادئ والأسس المرتبطة بوثيقة الإستراتيجية التي تنطوي على كيفية تنفيذ الأهداف الاستراتيجية ومن هنا جاء تعريف الاستراتيجية على أنها خطة بعيدة المدى تنطوي على تحقيق الأهداف العليا للدولة من خلال توظيف الموارد والامكانيات

اللازمة والمتاحة<sup>1</sup>. ولعل فهم الأسس المنهجية للعلاقة بين تنظيم الموارد والاهداف الاستراتيجية العليا يجعلنا أمام منحنى التفكير الذي لا بد أن يخضع إلى المبادئ الواقعية للتحليل، وبالتالي الاستنجا بمتمغيرات البيئة الداخلية والخارجية لتحديد الوظيفة الملقاة على الدولة في محيطها الجيوبوليتيكي.

إن مأسسة الأمن وفقاً للتحديات والتهديدات التي تحيط بالأمن الوطني العراقي، إذ ترتبط مبادئ القيادة وإدارة العلميات بالرؤية التي تحددها المؤسسات السياسية، فالعقيدة السياسية للدولة ورؤيتها للتهديدات وتقدير تحديات البيئة المحيطة به تعد المرتكز النظري للعقيدة العسكرية من دون النظر في موقع الدولة في التوازنات الاستراتيجية، وهذا مايرتبط بصورة مباشرة في وضع الدولة سواء أكانت دولة تعديلية أي ترغب بتغيير الوضع القائم أو دولة غير تعديلية بكونها تمارس سلوكياتها التي تستهدف إبقاء الوضع الراهن. ومن هذا الإطار يمكن أن نلاحظ مستويين من المعطيات:

**\*المستوى الأول:** وهو يرتبط بالجانب الخاص بالوظيفة، فمن غير الممكن ان يضع صانع القرار وظيفة الدولة من دون أن يأخذ بعين الاعتبار حركة التفاعلات الداخلية بما تتضمنه من احزاب وجماعات ولوبيات تتفاعل فيما بينها. وكذلك ماينخص التفاعلات الخارجية بما تتضمنه هي الأخرى من توازنات استراتيجية وتوازنات قوى بهذا الشأن. ومن ثم فإن الاستناد إلى هذا المنحى فان صانع القرار سوف يجد نفسه امام معطى التجاذبات الداخلية المتعلقة بمشاكل المرحلة الانتقالية القائمة على أساس التناقضات والتداخلات بما فيها من توافقية ولا مركزية في تقاسم الإختصاصات والصلاحيات وما يرتبط بها من مشكلات الهوية الوطنية والتماسك الداخلي الذي يعد امتداداً لأي اجراء وتكتيك بهذا الجانب.

ووفقاً لذلك فإن على مخطط الإستراتيجية الأمنية أن يأخذ بعين الإعتبار طبيعة هذه الترتيبات والمعطيات عند وضع الإستراتيجية الأمنية، علاوةً على تحديد الوظائف الأمنية بالشكل الذي يتناسب مع موقع الدولة ضمن هذه المعطيات.

**\*المستوى الثاني:** وهو مرتبط بشكل أو بآخر بالمنحى الأول إلا انه أكثر تفصيلاً فانهيار التوازنات التي كانت قائمة خصوصاً بعد عام 2003 وماتلاها من أحداث ضمن حركات التغيير العربي، تشكل مدخلاً للتنبؤ بنشوء نظام أو شكل جديد حسب الاطر النظرية التي تقوم على اساس التحليل والتنبؤ بهذا المنحى

<sup>1</sup> - علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي - دراسة في العراق بعد 2003، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2010، ص 54.

(حميد، 2010)، إذ ينبغي على العراق أن يحدد مكانته من هذه التطورات وأن يمارس دوره بما تفرضه المصالح الوطنية من إعتبار إستراتيجي قبل أن تفرض عليه التوازنات الإستراتيجية دوره بهذا الجانب، ومن ثم على صانع القرار ان يياشر بوضع الترتيبات الخاصة بما يتعلق بوضع العراق في ظل هذه الترتيبات فهو بلاشك سوف يكون أساسي ولكن بأي مجال أو وظيفة وهذا ما يقع جزءاً منه على صانع القرار وان كان له علاقة أيضاً بما يطمح اليه المخططون بهذا الشأن.

إن التفكير بمنهجية تأثير الضغوط والتحديات يجعل صانع القرار أمام ضغوط وتحديات تجعله يميل إلى ما يعرف بالدراسات الإستراتيجية بـ (توازن التهديد) والذي يراد منه توجهات التحرك حيال اللاعبين المرشحين والقائمين على إدارة التفاعلات المحيطة به، وهو ما يتطلب فهم دقيق للتطورات الإقليمية والدولية، ومنهجية جديدة للتعامل مع التحالفات القائمة أو الطارئة في المنطقة عبر تحليل وتفسير توازنات القوى القائمة أو ماستقوم عليه قبل توزيع الأدوار أو تحديد المحتوى العقيدي لإدارة الأمن.

قد يبدو من الصعوبة للوهلة الأولى تحديد مثل هذه الخيارات، إذ لايزال التعقيد واضحاً بشأن البيئة الداخلية خصوصاً وأن الدولة تواجه بالإضافة إلى مهمة المواجهة مهمة بناء الدولة وفق أسس جديدة، فضلاً عن أن محاولات تحقيق التجانس والتماثل وفقاً لمتطلبات التوصيف الدستوري مازالت غير مكتملة لغاية الآن، وهذا ما يجعل صانع القرار مرتهن لنمطية الاستجابة الطوعية وليست التخطيطية بمعنى أن عملية البناء لم تصل إلى مرحلة الاستجابة المرنة، بحيث إن القدرات تؤهل المخطط الإستراتيجي التصدي للضربات وتوجيه الضربات الوقائية، وهذا بحد ذاته يكشف عن حاجة المؤسسات الأمنية إستكمال القادة صياغة العقيدة السياسية للدولة ومحفزات دورها الإقليمي والدولي.

الجيش	قوى الأمن الداخلي والاستخبارات	الحشد الشعبي
الحدود	ضبط الأمن الداخلي	الردع
تنفيذ العمليات النوعية	رصد حركة الخلايا النائمة	المؤازرة والدعم
تنظيم وقيادة العمليات	رصد	المشاركة في تنفيذ العمليات النوعية
المحجم وتحديد الأهداف الإستراتيجية	الحفاظ على الأمن	توفير الدعم ومسك الأرض

ومن ناحية أخرى فإن القدرة من حيث الإمكانية على التأثير مازالت غير مكتملة خصوصاً فيما يخص الجانب الميكانيكي للقوة والذي له علاقة بالقدرات البرية والبحرية والجوية ولعل الجانب الأخير هو الأكثر مقياساً وتأثيراً في التوازنات العسكرية والاستراتيجية من حيث التخطيط الجيوستراتيجي، والذي لا بد أن يركز عليه صانع القرار لان المقدرة الثأرية والتلويح بالتهديد من حيث الردع يقاس في المقدرة على الاضرار بالخصم وتدمير بنيته الاستراتيجية وهذا ما يعتمد بشكل مباشر على الجانب النوعي والكمي بالنسبة إلى القوة الجوية (ليتيل؛ هاس وأندك، 2009).

أما الناحية الثالثة فهي تتعلق بالضبط الامني الداخلي وهذا ما يرتبط بمعالجة التهديدات الارهابية وهي على درجة كبيرة من الاعتماد على اعادة توجيه المؤسسات الأمنية بشكل منهجي ووظيفي من خلال اصلاح هذه المؤسسات من حيث التخطيط والتنفيذ، فالبعد الاستخباراتي ضروري في هذا الجانب، خصوصاً اذا ما أخذ بعين الإعتبار ان هذا الجانب يعد أحد نقاط الضعف في المنظومة الامنية العراقية من حيث كونه مؤسسة ذات بعد توجيهي في التخطيط من خلال ماتدره من معلومات وبيانات للتشكيلات القتالية. ويمكن أن تتحدد هذه الأطر وفقاً لترتيب منهجي للوظائف التي تناط بالتشكيلات الأمنية ومن بينها الحشد الشعبي، إذ يمكن اعتماد أسس وظيفية تركز على توزيع المهام لضمان تنفيذ الأهداف الأمنية وفق أنموذج متكامل، الأمر الذي يجعلنا أمام افتراضات منطقية تساهم في هذا الجانب، ومن خلال المخطط التالي.

مخطط (مقترح) يوضح أهم الوظائف الأمنية يقابلها التشكيلات الأمنية المنفذة

#### الجدول من إعداد الباحث

إن هذا التعامل المنطقي مع التشكيلات الأمنية سوف يحقق مستوى عالي من التكامل في تنفيذ الأهداف، مما يمنح مخططي الإستراتيجية الأمنية فرصاً جديدة للتمكن من تنفيذ أهداف حيوية ذات طابع إستباقي يؤمن هيبة الدولة من التهديدات المتكررة. إلا أن التفكير بفصائل المقاومة التي شاركت القوات المسلحة في الحرب على تنظيم داعش الإرهابي يبدو صعباً لأنه ليس كبقية التشكيلات التي تبني إستراتيجيتها

داخل مراكز صنع القرار والمرتبطة إدارياً وفنياً لمجلس الأمن الوطني العراقي. الأمر الذي يجعل موقعها في الجدول غير منطقي ولا يمت من الناحية الإستراتيجية بالأمن بأي صلة.

### المحور الثالث: إمكانات التوظيف الإستراتيجي للحشد الشعبي وفصائل المقاومة

إن واحدة من أهم المداخل التي يمكن من خلالها التعامل مع الحشد الشعبي والفصائل الأخرى المشتركة في الحرب على تنظيم داعش الإرهابي هو إعادة تأمين معيار الأداء الوظيفي في إستراتيجية الأمن الوطني، ووفقاً للتصنيفات العسكرية والأمنية يعد الحشد الشعبي قوة عسكرية ثورية وذلك لإرتباطها بالحسابات الإستراتيجية القائمة على أساس تعبئة الامة في مواجهة العدو، وهو الأمر الذي جعلها تتميز بقدرة عسكرية فعالة مقارنة بتشكيلات القوات المسلحة العراقية، وعليه فمن أجل توظيف تجربة الحشد الشعبي في تعزيز الأمن الوطني العراقي بشكل مؤسسي ينبغي تحويله أولاً من تنظيم عسكري ثوري إلى مؤسسة عسكرية احترافية (حميد، 2015). وهذه الجهود بدأت تسيطر بشكل كبير على ذهنية صانع القرار السياسي، وهي بدأت بالفعل بجهود مدنية في كثير من المناطق. إلا أن ذلك قد لا يكون ممكناً مع فصائل المقاومة أو بقية التشكيلات الأخرى المساندة للحشد الشعبي بسبب إفتقارها إلى رؤية مجتمعة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى أن بعض هذه الفصائل قد تهيكل بفعل إنتفاء الخطر إلى التشكيلات الأمنية الرسمية.

إن التعامل مع الحشد الشعبي كقوة عسكرية إحترافية تزيد من مقدرة التشكيلات الأمنية على ردع التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وهذه بحذ ذاتها بحاجة إلى معيارين أساسيين الأول يرتبط بطبيعة التلازم الحزبي كون زيادة التلازم بينهما سوف يقلل من إحترافية الحشد كمؤسسة عسكرية وأمنية والعكس صحيح، إما الآخر فإنه يرتبط بمعايير الإحترافية مقابل الثورية التي ستطلب من الحشد الشعبي كؤسسة أمنية بعد تحقيق الإنتصار على تنظيم داعش الإرهابي.

إن عملية وضع الحشد الشعبي كمؤسسة مستقلة مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة سوف يسهل عملية فك التلازم الحزبي بين التشكيلات المشتركة في الحشد الشعبي وتلازمها الحزبي السابق، وهذا يرتبط إلى حد كبير بمقدرة قيادة العمليات المشتركة والقائد العام للقوات المسلحة على عدم السماح بتمرير قرارات تخالف السياق العام للعمليات. إذ تعني درجة الاحترافية العسكرية وشروطها: أن صناعة القرار العسكري وطرق تنفيذه تركز على معايير موضوعية ومستمدة من أسس منطقية أكثر منها أيديولوجية، وكذلك تعني ان المؤسسة العسكرية يجب أن تدين بالولاء للنظام المدني في السلطة وتطيعه طاعة عمياء بصرف النظر عن

السياسة أو الأيديولوجية التي يتبناها. كما تعني القبول بالقيود والضوابط، وتعني أيضاً عدم التدخل بالسياسة، وكذلك والاهم في شروط الاحترافية العسكرية هو تخلي المؤسسة العسكرية عن دور الحارس الأيديولوجي للجماعات: الأثنية، الطائفية (الداخلية والخارجية) أو المؤسسات الدينية. أما درجة التماسك التنظيمي (بوصفها عنصر أساس للاحتراف) فأتمها تعني درجة الإنصياع للتسلسل القيادي الواضح داخل المؤسسة. ومن بين الشروط الأساسية للتماسك هي إنحسار التحزب الذي يعني وجود مجموعتين أو أكثر داخل تنظيم ما، تعمل كل منهما على حماية مصالحها الخاصة (الأيديولوجية، الطائفية، العرقية، السياسية، العائلية، الإقليمية) أو على جعل أهدافها أهدافاً للتنظيم ككل (حميد وناصر، 2016).

ووفقاً للمقدمات المنهجية التي إعتمدت في معايير الإحترافية العسكرية فإن إمكانات التوظيف الإستراتيجي للحشد الشعبي عبر توظيفه في إستراتيجية الأمن الوطني العراقي تواجه عدة معضلات تؤثر على مدى الإستفادة منه في مقدمتها الجانب الأيديولوجي الذي يعد دافعاً لمعظم السلوكيات التي تصدر عن عناصر الحشد الشعبي بجميع تشكيلاته، وعليه فإن عدم التمكن من بناء عقيدة عسكرية خاصة بهذه التشكيلات تعمل على صهر كافة التكوينات القيمية بمنظومة قيمية عليا سوف يصعب من إمكانية الإستفادة من الحشد الشعبي كقوة إحترافية بعد الإنتصار على تنظيم داعش الإرهابي.

ولعل مايزيد من صعوبة التوظيف الإستراتيجي في هذا الجانب إنه مايزال هنالك بعض التشكيلات التي لم تتخذ موقفاً واضحاً من الحشد الشعبي كقوة عسكرية داخله تتقيد بالأوامر الصادرة منه، والتي أخذت شرعية المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي من خلال التنسيق مع قيادة العمليات المشتركة أو قيادة الحشد الشعبي، ومن ثم فإن هذه التشكيلات من الصعب تقييدها بمعايير الإحترافية العسكرية كونها لم تخضع إلى النظام المؤسساتي داخل الدولة ومازالت تحتفظ بمقدار من الإستقلالية في قراراتها، الأمر الذي يتطلب جهوداً في إشراكها بأيديولوجية مشتركة مع فصائل الحشد الشعبي. فضلاً عن ذلك فإن هنالك بعض الفصائل لم تندمج بأكمل الحشد الشعبي ولا بأي تشكيل أمني آخر مما يجعل عملية التفكير بها من حيث مستوى التخطيط للأمن الوطني غير واقعي، وهي ستبقى مستمرة في الأداء السياسي أو غير ذلك بحسب البرامج التي تمنحها الدعم على الإستمرار أو قد ينتهي عملها بشكل نهائي لعدم وجود غطاء قانوني يمنحها الحق في الإستمرار كتنظيم عسكري مسلح لإنتفاء المبررات الخاصة بهذا الجانب لا سيما وأن هنالك توافقات سياسية تفرض معالجة موضوع إنتشار الأسلحة في المجتمع.

إلى جانب ذلك، فإن من أهم شروط الإحترافية هو عدم التدخل في السياسة الداخلية للدولة والإحتفاظ بأن تكون هذه التشكيلات ذات قدرة على مواجهة التطور الفكري للجماعات المتطرفة من خلال بعض الوظائف التي تسند إليها بعد إستكمال عمليات التحرير من تنظيم داعش الإرهابي، كأن تكون وظائف إستخبارية تتعلق بالعمق الإجتماعي الذي تمتلكه بعض الفصائل داخل الحشد الشعبي في مناطق مختلفة من العراق.

من بين أهم التحديات التي يوجهها خيار الاستقلالية هي مسألة التحزب، فمن المعروف أن الحشد الشعبي يتكون من عدد غير قليل من الفصائل المختلفة أيديولوجياً، وان تحويله إلى مؤسسة مستقلة بهذه الشاكلة يجعل التحزب ينتقل إلى داخل المؤسسة وهو الامر الذي قد يسهل تعددية المراكز القيادية المؤثرة داخل الحشد الشعبي، مما يؤثر سلباً على مدى إمكانية توظيفه في مرحلة مابعد تنظيم داعش الإرهابي.

إن الروح العسكرية الاحترافية تعني ضمناً أن القوة المسلحة تقبل بالقيود والضوابط وتنصاع لأوامر القيادات العليا، وهو أمر قد لا ينسجم مع البعض من فصائل الحشد الشعبي. فعلى الرغم من أن فصائل الحشد أصبحت تحت سلطة الحكومة وتأتمر بأمرها، إلا أن هنالك منها من يتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية، وهناك الكثير من الفصائل المشاركة مع الحشد الشعبي والقوات المسلحة العراقية لاتستطيع الإندماج ضمن التشكيلات المقاتلة بسبب عدم الإنسجام معها، مما يجعلها تتجه نحو خيار الإستقلالية الذاتية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن توظيف تجربة الحشد الشعبي من خلال تحويله إلى قوة عسكرية احترافية (على شاكلة مؤسسة مستقلة) تخدم أهداف الأمن الوطني العراقي مرهونة بتجاوز تلك التحديات، والاهم مرهونة بالتقيد بالمعايير المذكورة آنفاً، أي (التماسك والاحترافية: وشروطها) ذلك بان التقيد بهذين المعيارين يُمكن صانع القرار من تحويل الحشد الشعبي من تنظيم عسكري ثوري إلى مؤسسة عسكرية محترفة تخدم أهداف الأمن الوطني، وهو الأمر الذي قد يسهم في نجاح خيار استقلالية الحشد الشعبي. وإن كان ذلك الأمر يتطلب جهوداً كبيرة أو قرارات إستراتيجية ذات طابع مرحلي تعمل على تحقيق معايير الإحترافية العسكرية بشكل مرحلي وعلى نحو مؤسسي قادر على الإنسجام مع بقية التشكيلات الأمنية.

## الخاتمة

إن أي رؤية مستقبلية تتعلق بمستقبل الحشد الشعبي كقوة سائدة للقوات المسلحة أو الفصائل الأخرى التي لم تنظوي تحت الحشد الشعبي أو القوات المسلحة يبقى مقترن بفرضية التحدي والاستجابة، فيما أن الجماعات الإرهابية مازال تشكل تحدياً لمستقبل النظام السياسي في العراق فإن وجود القوات الساندة للقوات المسلحة العراقية سيكون وجودها ضروري ومتجدد وهو الأمر الذي يفسر تطور وظائف الحشد الشعبي بعد الإنتصار الذي حققه العراق على تنظيم داعش الإرهابي.

إن طبيعة التعقيدات التي تتطلبها مواجهة التنظيمات المتطرفة تفرض على العراق أن يكون لديه قوة مناسبة مخصصة في مواجهة هذه الجماعات، فما حققه الإنتصار على تنظيم داعش الإرهابي منذ حزيران 2014 لا يمكن الحفاظ على إستمراره من دون تأمين عنصر الردع، فضلاً عن إن عملية تعبئة الجماهير التي كانت ضرورية لا يمكن إستحضرها في كل لحظة إن لم يكن هنالك تقدير إستراتيجي حقيقي لحجم التحديات والتهديدات.

ومن ثم فإن الخيارات التي سيتعامل معها صانع القرار لا يمكن أن تؤدي إلى حل الحشد الشعبي أو دمج مع القوات المسلحة لأنها في الأصل ذات وظائف تعبر عن التعبئة الجماهيرية والموجهة لتحدي مايزال تهدده قائم، إما فيما يتعلق بالفصائل الأخرى التي شاركت في الحرب إلى جانب القوات المسلحة فيبدو أن وضعها متباين، فبعض هذه الفصائل بدأت تميل إلى الإندماج مع الحشد الشعبي والبعض الآخر بدأت بتكوين برنامجها السياسي الذي تسعى من خلاله إلى الانتقال من الوظيفة العسكرية التعبوية إلى المجتمع السياسي وتوظيف ما تمتلكه من تأييد في هذا الجانب. وعليه فإن إعتقاد المعايير المؤسساتية وأسس الإحترافية بخصوص الحشد الشعبي سيعمل على تمكين التوظيف السياسي الأنسب لتعزيز وضع الحشد بإعتباره مورد بشري وفي في بناء الدولة بعد عام 2017.

## المصادر

1. علوش، محمد. (2015). داعش وأخواتها: من القاعدة إلى الدولة الإسلامية. بيروت: دار الريس للطباعة والنشر.
2. عبد الحسين، ياسر. (2015). الإرهاب والأمن القومي. مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، العدد الثامن، بغداد.

3. الهاشمي، هشام. (د.ت.). إستراتيجية داعش في العراق. جريدة العالم.
4. الشيخلي، صباح عبد الحميد. (2011). معايير الوطنية والمواطنة في تشكيل الأجهزة الأمنية. في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب. بغداد: بيت الحكمة.
5. غلين، روبرت. (2009). الحرب والتغيير في السياسة العالمية (عمر الأيوبي، مترجم). بيروت: دار الكتاب العربي.
6. حميد، علي فارس. (2010). التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي: دراسة في العراق بعد 2003. بغداد: مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية.
7. ليتل، ريتشارد. (2009). توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج (هاني تابري، مترجم). بيروت: دار الكتاب العربي.
8. هاس، ريتشارد ن.، وأندك، مارتن. (2009). وقت التجديد للدبلوماسية: نحو إستراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط. في استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد (سامي الكعكي، مترجم). بيروت: دار الكتاب العربي.
9. حميد، علي فارس. (2015). مكافحة الإرهاب وتحديات الأمن الوطني العراقي: دراسة في مداخل الحرب ضد داعش. مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد 11، بغداد.
10. حميد، علي فارس، وناصر، كرار أنور. (2016). إدارة الحشد الشعبي. في مجموعة باحثين، ترسيخ دعائم الأمن الوطني المستدام. بغداد: مركز النهدين للدراسات الإستراتيجية.